ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

# تعزيز التعاون العسكري مع روسيا خياراً أوّل.. إيران نحو مواجهة متعدّدة الساحات

**وليد شرارة**

ترتفع حدّة المواجهة بين إيران والمحور الغربي، على خلفيّة تورُّط الأخير في الاضطرابات المستمرّة في هذا البلد، سعياً إلى تأجيجها، ومن ثمّ زعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية. ويجلّي هذا الاتجاه، حشْد الدول الغربية، وفي مقدّمها الولايات المتحدة، الموارد والوسائل الملائمة في سبيل تغيير سلوك إيران، أو بمعنى أدقّ تغيير نظامها؛ وهو هدف أظهرت التجربة التاريخية أنه غاية للاستراتيجية الكبرى للقوى الغربية منذ عقود، إذ تمظهر خصوصاً في سياسة «الضغوط القصوى» التي ورثتها إدارة جو بايدن، فيما لم تَعُد تبدي اهتماماً بإحياء «خطة العمل الشاملة المشتركة». لكن إيران، من جهتها، تأخذ في الحسبان الدور الغربي في تأزيم ساحتها الداخلية، ولا شكّ في أن ردّها يَحتمل، إلى جانب خطوات أخرى مِن مِثل تعزيز تعاونها العسكري مع روسيا، الذهاب بعيداً في التحلُّل من بنود الاتفاق النووي.

سلسلة تطوّرات، في الأيّام الأخيرة، تؤشّر إلى ارتفاع حدّة المواجهة بين إيران والمحور الغربي، على خلفيّة التورّط العلني للمحور المذكور في الأحداث الجارية في هذا البلد، والسعي إلى تأجيجها لزعزعة استقرار الجمهورية الإسلامية وإضعافها قَدْر المستطاع. قد تكون إحدى ميزات النقاشات الاستراتيجية المستمرّة في الولايات المتحدة، قائدة المحور الغربي بلا منازع في صراعه مع دول كروسيا والصين وإيران، هو جهْرها بالمخطّطات الواجب اعتمادها حيال هذه الدول، والتي كثيراً ما تتحوّل إلى خريطة طريق لسياسات المحور. ما يجري في إيران هو نموذج من ما تَقدّم، حيث تتطابق سياسات القوى الغربية بمجملها مع اقتراحات وتوصيات مجموعة من مراكز الدراسات الأميركية أساساً، أو الخبراء، والتي انطلقت جميعها من قناعة مفادها بأن الرهان على تغيير «سلوك الجمهورية الإسلامية»، أي في الواقع تخلّيها عن ثوابتها وقبولها الإذعان لشروط وإملاءات واشنطن، هو رهان عقيم، وأن المطلوب هو تهيئة الظروف المناسِبة لـ«تغيير نظامها»، عبر حشْد الموارد واستخدام الوسائل الملائمة لذلك.

«الثورة الإيرانية القادمة»، لإريك أيدلمان، المستشار الأوّل السابق في «معهد الدفاع عن الديموقراطية، وراي تكية، المعارض الإيراني المقيم

في الولايات المتحدة، المنشورة على موقع «فورين أفيرز»، في أيار ٢٠٢٠، هي، على سبيل المثال لا الحصر، إحدى الدراسات التي تضمَّنت توصيات تَظهر بصماتها على السياسات الغربية الراهنة تجاه إيران. ما يجدر ذكْره هو أن «معهد دراسات الديموقراطية»، واجهة وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وفقاً لتعبير مديرتها، لعب دوراً حاسماً في بلورة سياسة «الضغوط القصوى» التي اعتمدتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب ضدّ طهران، كما تفاخر رئيسه، مارك دوبوفيتس، عندما أقرّ بأنه أرسل كتاب «الانتصار. الاستراتيجية السرّية لإدارة ريغان التي أسقطت الاتحاد السوفياتي» لبيتر شوايتزر، إلى مايك بومبيو، أيّام كان الأخير مديراً للاستخبارات المركزية، واقترح عليه استلهام هذه الاستراتيجية في المجابهة مع طهران. احتلّ هدف إثارة انقسامات داخلية اجتماعية - سياسية وإثنية وطائفية موقعاً مركزيّاً بين أهداف «الضغوط القصوى»، وهي في الحقيقة حرب هجينة فعليّة شُنّت على هذا البلد. وعلى رغم تغيُّر الإدارة في واشنطن، وإظهار جو بايدن وفريقه، في بداية عهدهم، رغبةً في التوصّل إلى حلٍّ تفاوضي مع إيران يسمح بالعودة إلى التزام الجميع بالاتفاق حول برنامجها النووي، فإن ما أثبتته وقائع جولات التفاوض العديدة حول هذا الملفّ، ورفْض واشنطن رفْع العقوبات والحصار الخانق المفروضَين على الجمهورية الإسلامية، عنى عمليّاً استمرار «الضغوط القصوى» ومفاعيلها على الداخل الإيراني. وبمجرّد انفجار موجة الاحتجاجات وأعمال الشغب والعمليات الإرهابية الراهنة، انقلبت الحمائم الأميركية والأوروبية إلى صقور، ولم يَعُد إحياء الاتفاق النووي وارداً على جدول أعمالهم، ليحلّ «دعم المنتفضين لأجل الديموقراطية وحقوق الإنسان في إيران» في مكانه.

أظهرت التجربة التاريخية أن إسقاط النظام الإسلامي في إيران هو غاية للاستراتيجية الكبرى للقوى الغربية منذ عقود، وأن موافقة «أجنحتها المعتدلة» على الاتفاق النووي معه، انطلقت من فرضيّة أن ما سينجم عنه من تطبيع للعلاقات السياسية والاقتصادية مع طهران، سيُطلق ديناميات داخلية شبيهة بـ«البريسترويكا» تؤدّي إلى انقسامات في نظامها، ومن ثمّ إلى انهياره. فالغاية النهائية لـ«الغرب الجماعي»، بجميع أجنحته، وفي القلْب منه المنظومة الصهيونية، هي إسقاط النظام الإسلامي بما يمثّله من توجّهات مناهضة للهيمنة الإمبريالية، وإنْ اختلفت في ما بينها على التكتيكات الكفيلة بتحقيق ذلك. هذا ما يفسّر إجماع هذه الأجنحة الحالي ضدّ إيران واندفاعها في حملة مسعورة يشارك فيها مسؤولوها السياسيون ووسائل إعلامها، إضافة طبعاً إلى أجهزتها الأمنية المتورّطة ميدانيّاً في عمليات زعزعة الاستقرار الدائرة اليوم. مَن الذي يَدعم المجموعات الانفصالية الكردية المتمركزة في كردستان العراق، والتي تضطلع بدور مركزي في المجابهة الراهنة؟ السؤال نفسه مطروح بالنسبة إلى هوية الجهات المساندة لـ«جيش العدل» البلوشي؛ مَن الذي يعمل على اختراع «رموز» للمحتجّين الإيرانيين، على غرار مسيح أحمدي نجاد، صديقة بومبيو، في سياق مسعى لبناء إطار تمثيلي «لإيران المستقبل» هو بمثابة استنساخ لتجربتَي المجلسَين «الوطنيَّين» الليبي والسوري؟ واشنطن وأتباعها من الأوروبيين هم مَن يتولّى «قيادة الأوركسترا»، ولا شكّ في أن الردّ الإيراني سيأخذ ذلك في الاعتبار.

التصدّي للمجموعات المسلّحة التي صعّدت من هجماتها على القوى الأمنية، وكذلك على مؤسّسات الدولة، يقع ضمن أولويّات السلطات الإيرانية. أنشطُ هذه المجموعات، هي التنظيمات الانفصالية الكردية، كـ«الحزب الديموقراطي الكردستاني» في إيران، وحركة «كومله» و«حزب بيجاك»، التي تتّخذ من إقليم كردستان العراق قاعدة خلفيّة بكلّ ما للكلمة من معنى، حيث تمتلك معسكرات للتدريب ومراكز عسكرية. القصف الإيراني المتكرّر على هذه المواقع، والتلويح بإمكانية شنّ هجوم برّي لتدميرها، يندرجان في إطار سياسة تصفية أدوات المخطّط الغربي. الأمر نفسه ينسحب على الجهد الأمني في الداخل الإيراني لكشْف وتحييد الشبكات المنظّمة التي تدير عمليات التخريب والقتل. غير أن تلك الخطوات لن تكفي لردْع الجهات الغربية عن المضيّ في حربها الهجينة. الغرب المنحدر يبحث عن انتصارات يأمل في أن تتيح تجديد هيمنته، فيخوض حرباً بالوكالة مع روسيا في أوكرانيا، وحرباً هجينة ضدّ إيران. هو مَن بادر إلى توسيع دائرة المجابهة مع خصومه، ومن المنطقي أن يتعاون هؤلاء للتصدّي له. إنْ صحّت المعلومات التي أوردتها «واشنطن بوست» عن اتفاق بين إيران وروسيا لإنشاء مصانع للمسيّرات في الأخيرة، فإنّ مثل هذا الأمر سيعزّز من قدرتها على مجابهة الحرب الغربية عليها. قرار القوى الغربية بفتح أكثر من جبهة، ولو بالوكالة، يفسح المجال لتعظيم أكلافها في أكثر من ساحة اشتباك. حركات المقاومة معنيّة أيضاً بمنع الاستفراد بإيران، ومواقع تواجد قوات الاحتلال الأميركي في بلدان المنطقة هي أهداف مشروعة في سياق الحرب الراهنة. تعظيم أكلاف سياسات الحرب والعدوان والتخريب والتدمير هي وحدها الكفيلة بحمْل أصحابها على العدول عنها.

# الاستحقاق الرئاسي وذروة المأزق الانفصامي

**غالب قنديل**

ليس أدلّ على بلوغ المأزق الرئاسي درجة عالية من الانفصام من استمرار المراوحة في المكان وغياب المخارج والحلول وأيّ بوادر حراك قد يوصل اليها واقعيا، كما توضح المؤشرات الدّالة على سطح الأحداث السياسية الجارية .

على المعنيين معاينة المأزق من جذوره، وأن يرصدوا تشعّباته وتشابكاته ليهتدوا الى الحلّ الأجدى والممكن بعيدا عن الشبهات والالتباسات.

المسألة وما فيها، هي اختيار شخصية مناسبة للموقع والمنصب بحساب المصلحة الوطنية، وانطلاقا من واقع البلد وتوازناته بعيدا عن الاستنسابية الشخصية والذاتية في الاختيار والمعاينة. ولذلك ننحّي كليا أيّ رغبوية ذاتية في تمحيص الخيارات وغربلة الأسماء، التي لنا في عدادها أصدقاء. وكم كنّا نتمنى لو تجاسر الواقع السياسي وتسامى على ذكوريته باختيار سيدة للترشيح على الأقل، علّه يدشّن سابقة، ويشقّ مسارا جديدا في بلد يزخر بالكفاءات بين سيداته المجلّيات. ونامل من ذلك أن يتفتح عهد ترشيح السيدات في الاستحقاق المقبل، وبعد انتهاء الولاية المرتقبة للرئيس العتيد.

بكل صراحة ووضوح، ومع احترامنا للجميع، نسارع الى التأكيد جهارا أن الوزير فرنجية في نظرنا، هو الجدير بالرئاسة، ليس فحسب انطلاقا من كفاءاته وحصانته الأخلاقية والوطنية، ومن وعد السيد نصر اللّه في الاستحقاق السابق. وأملنا أن يتوصّل الرئيس فرنجية والوزير باسيل للتفاهم على إطار تعاون وعمل مشترك، يحقّق المصلحة الوطنية، ويغطي السنوات الست المقبلة. والعين على ما يمكن أن يحقّقه حزب اللّه وأمينه العام من رعاية وعناية في هذا السبيل. وعسى الأيام المقبلة تزفّ البشارة المنتظرة.

إن مصداقية الوزير فرنجية ومناقبيته وفروسيته، وما لديه من الخصال والسمات الأخلاقية،

تكسبه الكثير من الصفات التي تعطيه الأفضلية، وتجعله فوق أيّ مقارنة، كما تجمع خلفه حشدا من المناصرين المتحمسين، كما تحتشد المواصفات المبدئية والأخلاقية لشخصية فرنجية في حماسة وسمات وبصمات المناصرين المتحمسين لانتخابه على الصعيدين الشعبي والسياسي، وهو بكلّ وضوح بات الشخصية الوطنية المؤهّلة لشغل المنصب الأول في الدولة اللبنانية بلا منازع.

كلمتنا الى الوزير باسيل أن المطلوب منه التوصّل الى تفاهم على برنامج حكم، يمكنه أن يتفق عليه مع الوزير فرنجية، ليكون مضمون مشروع العمل المشترك في المرحلة المقبلة بعد الانتخابات الرئاسية، حيث تصبح ورقة العمل الممهورة بتوقيعي باسيل وفرنجية، هي صكّ العهد الجديد بكفالة سيد المقاومة وضمانه المعنوي والعملي المنزّه عن الغرضية والمصالح والحسابات الصغيرة.

إن المأزق ليس مغلقا، والمخرج متاح وظاهر، والمطلوب هو المبادرة والتأسيس لمسار جديد، يخرجنا من دوامة التردّح والمراوحة. وسوى ذلك هدر للجهد والوقت بلا طائل، وخدمة للمستفيدين من مدّ المأزق وتمديد المعاناة.

# من الذي يحاول إفساد فرحة قطر.. من حاصرها أم من فتح أجواءه لها؟

زعم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في جيش الاحتلال الاسرائيلي (أمان)، أهرون حليفا :»ان إيران تخطط لشن هجومٍ سيبراني ضد قطر بهدف التشويش على ألعاب كأس العالم الجارية هناك".

كما اتهم حليفا ايران بانها وراء «اطلاق الطائرة بدون طيار التي ضربت سفينة يملكها رجل الأعمال الإسرائيلي عيدان عوفر امام سلطنة عمان»، وذلك من اجل «التدخل» في مونديال قطر!.

أما لماذا تريد ايران «ان تتدخل في مونديال قطر»، يجيب حليفا قائلا ان :»إيران في حالة

ضغط .. وهذا الضغط يرتبط بالوضع الاقتصادي الصعب في ايران والاحتجاجات ضد النظام!»، لذلك تحاول «التدخل» في العاب كأس العالم!.

من المضحك ان يصل أمر الصهاينة الى هذا المستوى المزري من الاسفاف، فالمرء قد يدرك عجز هذا الكيان في التعامل مع ايران، وهو عجز يدفع الماكينة الإعلامية الصهيونية، لتعكف على مدار الساعة بث أخبار لا تتعدى كونها شائعات مغرضة، للتحريض ضد إيران في إطار الحرب النفسية الشرسة التي تخوضها بهدف شيطنة ايران، ولكن ان يتم تجنيد مسؤولين امنيين في هذه الحملة الاعلامية المنفلتة ضد ايران، فهذا امر يكشف عن حالة غير مسبوقة من الهلع والخوف يعيشها الكيان من ايران، حتى علّق احد الظرفاء على هذه الحملة بالقول:»الكيان يموت موتا سريريا من الخوف، من الواضح ان ايران لن تضطر ان تقصف الكيان الاسرائيلي، فها هم يموتون خوفا».

رغم انه ليس هناك من حاجة للرد على اكاذيب ومزاعم مسؤولي واعلام الكيان الاسرائيلي ولاسيما فيما يخص ايران، فحتى البسطاء باتوا على علم من ان الصهاينة وبالنيابة عن المطبعين العرب، يحاولون افساد فرحة القطريين، فهم وبالتواطؤ مع من حاصروها، وحاولوا غزوها واسقاط النظام فيها، نراهم اليوم يتباكون على مونديل قطر، وهم ايضا على علم بالجهة التي فتحت اجواءها للقطريين وخففت من عبء الحصار الرباعي العربي العار لهم، واكدت لهم وبشتى الطرق انها ستساهم في خلق اجواء امنة في المنطقة رغم دسائس الحاقدين، لانجاح مونديال قطر ورسم الفرحة على وجوه القطريين.

العالم كان شاهدا على حجم الحقد الذي أكل قلوب وعقول الذين حاصروا قطر وحليفتهم اسرائيل، عندما فازت قطر باستضافة كأس العالم، فقد شنوا حربا نفسية ضروسا ضدها، لدفعها الى التراجع عن الاستضافة، او الضغط على الفيفا من اجل اختيار مكان آخر، بينما كانت ايران تعلن عن استعدادها لوضع كل امكانياتها من اجل الوقوف الى جانب قطر لانجاح البطولة العالمية.

ان القطريين أذكى من ان يقعوا تحت تاثير إكذوبة الطائرة المسيرة وناقلة النفط التي يملكها رجل اعمال اسرائيلي، فهي مسرحية من تمثيل الثنايي السعودي الاماراتي ومن اخراج «اسرائيل»، ناهيك عن ان يقعوا تحت تأثير الاكاذيب المضحكة والسخيفة لـ»جنرالات الكذب الصهيوني»، فبين الصهيونية والكذب عهد قديم.

**العالم**

# فشل السياسة الإسرائيلية تجاه الأزمة الروسية الأوكرانية

**وسام أبو شمالة**

سعت «إسرائيل» لإقناع القيادة الروسية بأنها مارست سياسة الحياد الإيجابي عند بدء الأزمة من خلال قيامها بالوساطة بين الطرفين الروسي والأوكراني.

عكست السياسة الإسرائيلية تجاه العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فشلاً ذريعاً في التعامل مع الأزمة، ما أدى إلى إغضاب جميع الأطراف الدولية منها، وهو ما لم تعكسه تصريحات اللوم والاستنكار والإدانة وحسب، بل تعدتها إلى التحذير والتهديد، ووصلت إلى تبني مواقف وسياسات ضد «إسرائيل".

حرصت «إسرائيل» على إمساك العصا من الوسط، منذ انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، نظراً إلى مصالحها المتشابكة والتبادلية، مع أطراف الأزمة، فمع أن تحالفها الطبيعي مع الولايات المتحدة والغرب، دفعها إلى اتخاذ مواقف متعاطفة مع أوكرانيا، مع بدء الأزمة، إلا أنها امتنعت عن التماهي مع سياسة العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا، ورفضت الطلبات المتكررة من القيادة الأوكرانية، بتزويدها منظومات متطورة من السلاح والمعدات العسكرية، لا سيما المنظومات الدفاعية مثل منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ.

وإزاء كل ذلك غضبت أوكرانيا، وصوّت لمصلحة مشروع القرار الفلسطيني الذي وافقت عليه اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعنية بإنهاء الاستعمار، والذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار رأي قانوني، بشأن ما إذا كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يشكل ضماً بحكم الأمر الواقع، ما استجلب ردود فعل إسرائيلية دبلوماسية استنكرت الموقف الأوكراني، واستدعت وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير الأوكراني في «تل أبيب» وقامت بتوبيخه.

في المقابل أعرب السفير الأوكراني عن خيبة الأمل من موقف «إسرائيل»، التي امتنع ممثلها عن الإدلاء بصوته في تصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة التعويض الروسي على أوكرانيا.

على الجانب الآخر، سعت «إسرائيل» لإقناع القيادة الروسية بأنها مارست سياسة الحياد الإيجابي عند بدء الأزمة من خلال قيامها بالوساطة بين الطرفين الروسي والأوكراني، وبعد إخفاق الوساطة اتخذت موقف الحياد السلبي، إلا أن ظهور عدد من الدلائل والمؤشرات إلى قيامها بتزويد الجانب الأوكراني معدات عسكرية، والتعاون معه في مجالات السايبر والاستخبارات، وأنظمة الإنذار المبكر، إضافة إلى الحديث عن استعداد إسرائيلي لتزويد أوكرانيا بأسلحة دفاعية، دفع القيادة الروسية إلى تحذير «إسرائيل» من تبعات الخطوة على العلاقة بين الجانبين، وأبلغتها أنها سترد إذا جرى إرسال صواريخ دفاع جوي إسرائيلية الصنع أو صواريخ اعتراضية أخرى إلى أوكرانيا، سواء على نحو مباشر أو عبر دول ثالثة.

وكان رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري ميدفيديف قد حذّر «إسرائيل»، من إمداد أوكرانيا بالسلاح، قائلاً: «إنّ خطوة كهذه ستكون طائشة»، وذلك في إشارة إلى تسريبات نشرها الإعلام الإسرائيلي مفادها أنّ شركة صناعات أمنية إسرائيلية باعت الجيش الأوكراني منظومات مضادة للطائرات المسيّرة (anti-drone)، قادرة على اعتراض عمل طائرات مسيرة قتالية والتشويش عليها، وأشارت إلى أنه يجري بيع هذه المنظومات عن طريق بولندا، من أجل الالتفاف على الحظر الذي تفرضه «إسرائيل» على بيع أسلحة متطورة لأوكرانيا.

أغضب الموقف الإسرائيلي بالنسبة إلى الأزمة الروسية الأوكرانية، روسيا، وأخسرها أوكرانيا، وخيّب آمال الولايات المتحدة والغرب، وكل ذلك من دون أن تحقق أي مصلحة لها، ومقارنة بدول إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا، فقد حقّقت الدولتان مكاسب لهما على غير صعيد.

تمكنت إيران من تعزيز العلاقات بروسيا على جميع المستويات، لا سيما المستويان العسكريّ والاقتصاديّ، وتتهم أوساط أميركية وغربية إيران بتزويد روسيا طائرات عسكرية مسيرة، في إطار رفع مستوى التعاون العسكري بين الطرفين، وفي الجانب الاقتصادي، يشهد التعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا وإيران نمواً مضطرداً، على الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على البلدين، ويعتزم الطرفان إبرام اتفاقيات عدّة في قطاع النفط والغاز وموارد الطاقة.

واحتلت تركيا مكانة الوسيط المقبول بين الأطراف كافةً، وقد نجحت القيادة التركية في الجمع بين الولايات المتحدة وروسيا على طاولة مفاوضات جديدة للمرة الأولى منذ بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، يضاف إلى نجاح أنقرة في رعاية اتفاقية «ممر الحبوب» و«تبادل الأسرى» بين طرفي الأزمة.

أخفقت «إسرائيل» في تحويل تهديدات الأزمة الدولية إلى فرص، ورأت الوساطة التي قام بها رئيس مجلس وزراء العدو الأسبق نيفتالي بينيت مع بدء الأزمة، أنها مغامرة مضحكة، من كيان يفتقر إلى أدنى معايير الوسيط، فهو قوة احتلال، يمارس كل أشكال العدوان والغطرسة على شعب أعزل، فالفاقد للشيء لا يعطيه، و«إسرائيل» تفتقد كل معاني القيم والأخلاق، التي يمكن أن تسوّقه على طرفي الأزمة، وهي لم تمارس أصلاً مثل هذا الدور سابقاً، لذلك ليس لها ثقة بقدرتها على أداء مثل هذا الدور.

وليس من رافعة ضغط إسرائيلية على روسيا وأوكرانيا، والنتيجة إخفاق في سياسة الحياد الإيجابي، تبعه إخفاق في الحفاظ على العلاقة الجيدة التي ربطت «إسرائيل» بطرفي الأزمة قبل اندلاع العمليات العسكرية، ويبدو أن مستوى العلاقة معرض ليصل إلى مستويات أدنى ، وخصوصاً مع الولايات المتحدة، والغرب، بعد تكليف بيبي نتنياهو تأليف الحكومة الإسرائيلية، إلا أن الأخير سيسعى لطرح مقاربة جديدة أكثر تفاهماً مع الجانب الروسي، على اعتبار أن الهاجس الإيراني يشكل التهديد الأخطر الذي سيعمل نتنياهو لمواجهته، حتى لو أغضب جو بايدن.